PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
5 أبريل 2026

تصاعد المخاطر الجيوسياسية يسلط الضوء على ارتفاع أسعار النفط وتعافي الدولار

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق العالمية إعادة تسعير حادة للمخاطر مع ارتفاع أسعار النفط وتعافي الدولار الأمريكي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتباين بيانات الاقتصاد الكلي. إذ ارتفع خام غرب تكساس الوسيط نحو مستوى 111 دولار للبرميل، على خلفية المخاوف المتعلقة بتعطل الإمدادات المرتبطة بالتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار المخاطر المحيطة بمضيق هرمز، في حين عزز الطلب على الملاذات الآمنة من تعافي الدولار الأمريكي بعد تراجعه على مدى يومين. وفي الوقت ذاته، أظهرت بيانات سوق العمل الأمريكية قدراً من المرونة على الرغم من الإشارات المتباينة، مع انخفاض معدلات تسريح الموظفين، وتحسن وتيرة التوظيف، مقابل تراجع عدد الوظائف الشاغرة. وفي أوروبا، ارتفع التضخم مدفوعاً بزيادة أسعار الطاقة، على الرغم من بقاء الضغوط الأساسية عند مستويات أقل، مما يعكس تزايد تأثير العوامل الجيوسياسية والتضخم المرتبط بالطاقة على المشهد الاقتصادي. وعلى الجانب الآخر، تباطأ التضخم في طوكيو إلى أدنى مستوياته منذ نحو عامين، مدفوعاً بصفة رئيسية بالدعم الحكومي. إلا أن عائدات السندات الحكومية اليابانية طويلة الأجل، لا سيما السندات لأجل 10 سنوات، ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في 28 عاماً عند 2.4%، في ظل مخاوف الأسواق المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية واستدامة الأوضاع المالية.

الولايات المتحدة

ارتفاع أسعار النفط في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية

قفز سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 111.54 دولار للبرميل خلال الأسبوع الماضي، مسجلاً مكاسب تقارب 12%، مع تسارع الأسواق في إعادة تسعير المخاطر الجيوسياسية وسط تصاعد التقلبات. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، مما أثار مخاوف بشأن احتمالات تعطل البنية التحتية للطاقة والإمدادات العالمية. وتراجعت المعنويات بعد تحذير الرئيس دونالد ترامب من احتمال تصاعد العمليات العسكرية خلال الأسابيع المقبلة في ظل غياب مؤشرات واضحة على التهدئة، في حين رفضت إيران فرص وقف إطلاق النار وأعادت التأكيد على موقفها بشأن مضيق هرمز، مما عزز المخاوف من استمرار المخاطر التي تهدد تدفقات النفط العالمية.

مؤشر مديري المشتريات الصناعي يعكس تصاعد الضغوط التضخمية الكامنة

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات في الولايات المتحدة إلى 52.7 في مارس 2026، متجاوزاً التوقعات ومسجلاً أقوى وتيرة نمو لأداء المصانع منذ أغسطس 2022، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة الإنتاج. إلا أن التفاصيل الأساسية جاءت متباينة، إذ تباطأت الطلبيات الجديدة، فيما استمر التوظيف في الانكماش هامشياً. وفي المقابل، تصاعدت الضغوط التضخمية، إذ بلغ مؤشر الأسعار أعلى مستوياته منذ منتصف العام 2022، في حين تباطأت وتيرة تسليم الموردين بشكل أكبر، مما يعكس استمرار القيود التي تتعرض لها سلاسل الإمداد. كما أظهرت تعليقات المشاركين في المسح تزايد القلق لدى الشركات، حيث أفاد معظمهم بتراجع المعنويات نتيجة تأثير الرسوم الجمركية وتصاعد التوترات المرتبطة بإيران، والتي باتت تؤثر بشكل متزايد على العمليات التشغيلية، إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات الاقتصادية.

انخفاض الطلب على العمالة في بيانات الوظائف الشاغرة

شهد الطلب على العمالة في الولايات المتحدة تراجعاً خلال شهر فبراير، إذ انخفض عدد الوظائف الشاغرة بأكثر من التوقعات ليصل إلى 6.88 مليون وظيفة، وجاء دون التقديرات وأقل من مستويات يناير. كما تراجع معدل الوظائف الشاغرة إلى 4.2%، في حين انخفض التوظيف بشكل حاد بنحو 500 ألف وظيفة ليبلغ 4.85 مليون وظيفة، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ أوائل العام 2020، مما أدى إلى تراجع معدل التوظيف إلى 3.1%. وفي المقابل، ارتفعت حالات تسريح الموظفين هامشياً لكنها ظلت عند مستويات منخفضة نسبياً، إذ بلغت 1.72 مليون حالة. وبوجه عام، تشير هذه البيانات إلى تباطؤ سوق العمل، مع تراجع وتيرة التوظيف وانخفاض الطلب على العمالة.

طلبات إعانة البطالة تعكس اقتصاد "انخفاض التوظيف وانخفاض التسريح"

انخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بشكل غير متوقع خلال الأسبوع الماضي إلى 202 ألف طلب، في إشارة إلى بقاء معدلات تسريح الموظفين عند مستويات منخفضة واستمرار استقرار سوق العمل خلال شهر مارس، وجاء ذلك دون التوقعات البالغة 212 ألف طلب. في المقابل، ارتفعت طلبات الإعانة المستمرة إلى 1.841 مليون طلب، مما يشير إلى أن الباحثين عن عمل يستغرقون وقتاً أطول للعثور على وظائف جديدة. وعلى الرغم من تراجع هذه الطلبات عن ذروتها المسجلة العام الماضي، إلا أن ذلك قد يعكس جزئياً استنفاد بعض العمال لمزايا الإعانة، وليس بالضرورة تحسناً في وتيرة التوظيف. ويعزز هذا التوجه ما أظهرته البيانات الأخيرة من انخفاض أكبر من المتوقع في الوظائف الشاغرة، وتباطؤ التوظيف إلى أضعف مستوياته منذ نحو ستة أعوام. كما أشار الاقتصاديون إلى أن استمرار تصاعد النزاع في الشرق الأوسط قد يشكل مخاطر سلبية على آفاق سوق العمل.

الوظائف غير الزراعية تتجاوز التوقعات

ارتفعت الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة بمقدار 178 ألف وظيفة خلال شهر مارس، متجاوزة التوقعات التي بلغت 65 ألف وظيفة بشكل كبير، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل. كما تراجع معدل البطالة إلى 4.3%، في حين ارتفع متوسط الأجور في الساعة بنسبة 0.2% على أساس

PUBLIC

شهري و3.5% على أساس سنوي. وجاءت هذه البيانات الأقوى من المتوقع على الرغم من تراجع عدد الوظائف الشاغرة وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 100.03.

منطقة اليورو

ارتفاع التضخم في منطقة اليورو خلال شهر مارس

ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2.5% في مارس مقابل 1.9% في فبراير، وجاء ذلك دون التوقعات، لكنه يعكس تسارعاً واضحاً، إذ ارتفعت الأسعار على أساس شهري بنسبة 1.2%، مسجلةً أسرع وتيرة منذ أواخر العام 2022. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بقطاع الطاقة، الذي ارتفع إلى 4.9% على أساس سنوي بعد انكماشه الشهر السابق، في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز المرتبطة بالتوترات في الشرق الأوسط وتعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز. وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم الكلي، إلا أن الضغوط الأساسية ظلت أكثر اعتدالاً، إذ تراجع التضخم الأساسي إلى 2.3%، وانخفض تضخم الخدمات إلى 3.2%، كما تباطأ تضخم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة إلى 0.5%، مما يشير إلى أن الارتفاع كان مدفوعاً بشكل رئيسي بعوامل الطاقة. وفي ضوء هذه القراءة المرتفعة للتضخم، تقوم الأسواق بتسعير رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة ثلاث مرات بنهاية العام.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1515.

آسيا والمحيط الهادئ

تباطؤ التضخم في طوكيو وسط ارتفاع عائدات السندات واحتمال تشديد السياسة النقدية

تباطأ التضخم الأساسي في طوكيو إلى أدنى مستوياته منذ نحو عامين خلال شهر مارس، مسجلاً 1.7% على أساس سنوي، ليظل دون المستوى المستهدف لبنك اليابان للشهر الثاني على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض تكاليف الطاقة المدعومة بالإعانات الحكومية. إلا أنه على الرغم من ذلك، يتوقع أن يكون هذا التباطؤ مؤقتاً، في ظل ارتفاع أسعار النفط نتيجة للتوترات في الشرق الأوسط، وزيادة تكاليف الواردات نتيجة ضعف الين الياباني، مما قد يدفع التضخم إلى الارتفاع مجدداً. وقد أشار محافظ بنك اليابان كازو أويدا، إلى أن تحركات العملة تعد عاملاً رئيسياً في ضغوط الأسعار، وقد تبرر رفع أسعار الفائدة على المدى القريب، في وقت تسعر فيه الأسواق حالياً احتمالاً بنحو 58% لحدوث تشديد نقدي خلال اجتماع السياسة المرتقب في أواخر أبريل. بالإضافة إلى ذلك، أدت مخاوف الأسواق بشأن تأثير صدمة محتملة في أسعار الطاقة في اليابان، إلى جانب القلق حيال استدامة الأوضاع المالية، إلى ارتفاع عائدات السندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوياتها في 28 عاماً عند 2.4%.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 159.46.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30685.

أسعار العملات 5 - أبريل - 2026

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1511	1.1442	1.1627	1.1515	1.3100	1.1620	1.1561
GBP	1.3262	1.3156	1.3346	1.3189	1.3000	1.3300	1.3184
JPY	159.89	158.25	160.46	159.46	158.60	161.00	158.33
CHF	0.7945	0.7902	0.8042	0.8008	0.7900	0.8200	0.7929

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com